الإعراب وعلاماته بين النحاة والمستشرقين

أ.م.د. حسام عبد علي الجمل

جامعة بابل /كلية التربية الأساسية

الخلاصة

هذا البحث يسعى إلى دراسة ظاهرة الإعراب ونوع الحركات التي تكتنف الجملة العربية من ناحية النحو وحركات تلك الجملة والمواقع الإعرابية للجملة عند النحاة العرب والمستشرقين، وذلك لعدم قناعة الباحث بما جاء من تعامل النحاة القدماء في تسمية الحركات والخلط بينها وبين الموقع الإعرابي صاحب الأثر الأساس في الكلمة داخل الجملة وما جاء نحو ذلك عند النحاة العرب وما قابله عند المستشرقين.تضمن البحث ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول الموازنة بين الكلام والجملة، وتناول الثاني أصل الإعراب، أما الثالث فقد تناول العلامة الإعرابية في الحركات، والعلامة الاعرابية في الحروف مع خاتمه.

بين الكلام والجملة

لقد أدرك النحاة ومن عصور بعيده ان الإعراب داخل الجملة لم يأت من فراغ ولا من لا شيء ولا هو اعتباطياً أقحم بدون مسوغ ولم يكن في اللفظة مجردة ((لان اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئاً وإذا قرنتها بما يصلح، حدث معنى، واستغنى الكلام))(١)، وبذلك رأى النحاة:ان ((المقصود الأهم من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتراكيب))(٢)، ولما كان علم النحو قد وضع لمعرفة الإعراب بالدرجة الأولى والإعراب لا يتوقف على الكلمة الواحدة حيث وضع للفائدة،و((الفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة، وإنما تجنى من الجمل ومدارج القول))(٣)، وبما ان الكلمة هي الأساس في تركيب الكلام،لذلك اهتم النحاة بالكلام وبأجزائه التي هي الكلمات عليه: فقد قسموا الكلام على جمل وكلمات وعرفوه وعرفوا كلماته لان ((المقصود من معرفة الكلم هو: الكلام والأحوال التي تعرض له من الإعراب وغيره))(٤) وقد توهم الناس في خلطهم بين الكلام والجملة كما يرى ابن هشام))(٥) وللدكتور تمام حسان رأي ذلك فهو يفرق بين اللغة والكلام لان (اللغة) عنده نظام و(الكلام) أداء نشاطي يعكس صورة صوتية ذهنية هي التطبيق الصوتي،والمجهود العضوي الحركي الذي تنتج عنه الأصوات اللغوية المعينة))(٦) و((الجملة مثال للكلام تنطق وتسمع وتشير إلى معنى محدد))(٧).

لذلك يؤكد الأشموني بأن ابن مالك (إنما بدأ بتعريف الكلام، لأنه المقصود بالذات إذ بهِ يقع التفاهم))(٨)، لقد عرض المبرد تعريفاً للجملة في كتاب المقتضب باب الفاعل قال فيه: ((وإنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت قام زيد، بمنزلة قولك: القائم زيد))(٩)، أما ابن فارس فقد ذكر تعريفين للكلام يقول فيهما: ((زعم قوم ان الكلام ما سمع وفهم وذلك قولنا:قام زيدٌ، وذهب عمروٌ وقال قوم: ((الكلام حروف مؤلفة دالة على معنى)) وقد عقب ابن فارس على التعريفين قائلاً: ((القولان عندنا متقاربان،لان المسموع المفهوم لا يكاد يكون الا بحروف مؤلفة تدل على المعنى))(١٠)، وقد عرف ابن جني الكلام بأنه ((كل لفظ مستقل بنفسه،مفيد لمعناه، وهو الذي يسمه النحويون الجمل))(١١) وهو ((في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها، المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تراكيبها))(١٢)، لقد سوى الجرجاني بين الكلام والجملة بقوله: ((اعلم ان الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا إئتلف منهما اثنان فأفادا نحو: خرج زيد، سمي كلاماً،وسمي جملة))(١٣) وللزمخشري تعريفه للكلام حيث يقول عنه: ((هو المركب من كلمتين أسندت احدهما إلى الأخرى وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك:زيد أخوك وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو

قولك:ضُرِب زيدٌ،انطلق بكر وتسمى الجملة))(١٤) و قد ردد ابن يعيش كلمات ابن جني عند شرحه للمفصل فقال: ((اعلم ان الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى الجملة نحو:زيدٌ أخوك و قام بكر))(١٥)، تم استدراك ابن يعيش على ما سبق بالقول: ((ان الكلام عبارة عن الجمل المفيدة وهو جنس لها، فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق إطلاقه عليها))(١٦)، اما الرضي فقد ما يزين الكلام والجملة بالقول: ((والفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء أكانت مقصودة لذاتها أم لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر وإسما الفاعل والمفعول والصفة المشبه والظرف مع ما اسند إليه. والكلام ما تضمن الإسناد وكان مقصوداً لذاته،فكل كلام جمله، ولا ينعكس))(١٧)، لقد قسم النحاة الجملة على قسمين اسمية، وفعلية وكل جملة لابد لها من مسند ومسند إليه وقد عرفهما سيبويه بأنهما ((مالا يستغني واحدٌ منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بداً))(١٨)، وقد قدم سيبويه صورةً للمسند والمسند إليه لا تخرج عن المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل وعن ذلك يقول: ((فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه هو قولك:عبد الله أخوك وهذا أخوك، ومثل ذلك قولك: يذهب زيدُ، فلا بد للفعل من للاسم كما لم يكن للأسم الأول بد من الآخر في الابتداء(١٩)))، لذلك اتفق كثيرٌ من النحاة على ان الجملة لا تتكون إلا من اسمين، أو من فعل واسم،و لابد ان يكون بين كل منهما إسنادٌ أصلي ليخرِّجَ: ((إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول،والصفة المشبهة والظرف فأنهما مع ما أسندت إليه ليست بكلام، وأما نحو: أقائم الزيدان، فلكونه بمنزلة الفعل،وبمعناه، كما في أسماء الأفعال))(٢٠)، ولان المسند إليه لا بد ان يكون اسماً سواءً في الجملة الاسمية او في الجملة الفعلية، كان ((لابد لكل كلام مفيد من الاسم وقد تستغني الجملة المستقلة عن كل واحدٍ من الحرف والفعل،فلما كانت الأسماء من القوة والأولية في النفس والرتبة على ما لإخفاء بهِ جاز ان يكتفى بها مما هو تالٍ لها ومحمول في الحاجة إليه عليها))(٢١).

والجملة سواء أكانت اسمية أم فعلية تتضمن هذه الأجزاء الثلاثة:

١- المسند: الخبر والفعل.

٢- المسند إليه: المبتدأ – الفاعل– نائب الفاعل.

٣- الإسناد.

ان الجملة الاسمية أهم من الجملة الفعلية، والإسناد عنصر معنوي،وذلك لان احد أجزاء الكلام هو الحكم أي الإسناد الذي رابطه ولابد من طرفين مسند ومسند اليه (٢٢)، ولو تجرد الجزءان من الإسناد ((لكانا في حكم الأصوات التي ينعق بها غير معربه،لان الإعراب لا يستحق الا بعد العقد والتركيب))(٢٣)،لقد أفاد الزمخشري بأن أنواع الجمل أربعة مع انه قد أوحى عند تعريفه وتمثيله السابقات يفيدان بأن الجملة نوعان حيث أكد ذلك عند حديثه عن الجمل فقال:

((والجملة على أربعة اضرب: فعلية و اسمية، وشرطية،وظرفية)) وقد ضرب أمثلة وضحت ما يقصده ((وذلك زيدٌ ذهب أخوه، وعمرٌ أبوه منطلق وبكر ان تعطيه يشكرك، وخالدُ في الدار))(٢٤).

لقد رفض ان يعيش التقسيم السابق وأفاد بأنه وضع أبي علي الفارسي وقال تعقيباً على ذلك:((الجملة في الحقيقة ضربان فعلية واسمية لان الشرطية في التحقيق مركبه من جملتين فعليتين:الشرط فعل وفاعل والجزاء فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر،وهو فعل وفاعل))(٢٥)، إذن فـ (الأصل في الجملة الفعلية ان يستقل الفعل بفاعله نحو قام زيدُ: إلا انه لما دخل هنا حرف الشرط ربط كل جملة من الشرط والجزاء بالأخرى))(٢٦)، أما من وجه نظر المستشرقين فأن فندريس يعرف الجملة بـ: ((الصيغة التي يعبر بها عن الصورة اللفظية والتي تدرك بواسطة الأصوات لذلك نرى ان الجملة هي الركيزة الأساس التي يبنى عليها الكلام

وهي مركز عملية التفاهم بين الناس وعن طريق الجملة تتكون اللغة مع ان الألفاظ قد تكون غريبة أو وحوشية (كذا) أو ميتة لكن عن طريق الجملة تبعث الحياة بها والجملة نفسها تتقبل ما يختلف من العبارات فهي وسيلة الكلام الأكثر مرونة بين عناصره مع ان الجمل قد تطول إلى اكثر من عبارة و سطر وقد تقصر إلى إن تصبح كلمة واحدة نحو (تعال) و (لا) و (أسفاه) و (صه) لذلك فكل مفردة من هذه المفردات تعطي معنى كاملاً يكتفي بنفسه))(٢٧)، ولفندريس رأي خاص في تقسيم الجملة فهو يؤكد بأن جميع اللغات تتفق في التمييز بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية، حتى تلك اللغات التي لا تحتوي على صيغة مميزة لكل من الاسم والفعل))(٢٨). ويستمر فندريس في تعريف الجملة بالقول:هي ((الصيغة التي يعبر بها عن الصورة اللفظية والتي تدرك بواسطة الأصوات(٢٩)))، ويرى برجشتراسر بأنه قد ((كانت الجملة الاسمية المحضة من أقدم تركيبات اللغات، والعربية مع احتوائها على وسائط التخصيص والتعيين قد حافظت على هذا التركيب الأولي المبهم أيضاً))(٣٠)، ويعزو نولدكه هذا الجدال إلى: ((إن سير تطور اللغات غامض في تفاصيله بالنسبة لنا غالباً، وذلك في المرحلة السابقة للمرحلة التي وصلتنا منها وثائق لغوية، والاتفاق بين كثير من اللغات السامية في المسائل النحوية المهمة لا يضمن لنا دائماً قدم هذه المسائل، لأنه كثيراً ما يجري كل لغة منها تغيرات قياسية مستقلة عن الأخرى))(٣١)، لذلك فالجملة اصطلاح لغوي يجدر بنا ان نستقل بهِ عن المنطق العقلي العام، وذلك لان العادات اللغوية في كل بيئة هي التي تحدد الجمل في لغة البيئة))(٣٢)، ويضيف الدكتور إبراهيم أنيس إلى ذلك قوله: ((ان الجملة في أقصر صورها هي: اقل قدر من الكلام الذي يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، سواء أتركب هذا القدر من كلمة واحدة أم أكثر، فإذا سأل القاضي أحد المتهمين قائلاً: (من كان معك وقت ارتكاب الجريمة ؟) فأجاب: ((زيد)) فقد نطق هذا المتهم بكلام مفيد في اقصر صوره))(٣٣) وفي تقديمه لكتابه (الجملة الاسمية) يقول الدكتور علي أبو المكارم: إن ((لفظ الجملة قديمٌ في العربية، يدل على ذلك كثيرٌ من النصوص المنسوبة إلى عصورها المختلفة ولكنه لم يدخل النحو العربي مصطلحاً الا في فترة متأخرة نسبياً، ولعل أقدم نص بين أيدينا يشير إلى شيء من ذلك ما ذكره المبرد محمد بن يزيد، المتوفى سنة ٢٧٥ هجرية من ان الأفعال مع فاعليها جمل...لكن لفظ الجملة حين استخدم مصطلحاً واجه مشكلة تحديد مفهومة وبيان دلالته وما يتناوله من النماذج النمطية في العربية...، ان ثمة اتجاهات ثلاثة في تحديد مفهوم الجملة، يرى أولها ان الجملة تدل على (التركيب المفيد) بغض النظر عن مسألة الإسناد،ويذهب ثانيها إلا انها تدل على (التركيب ألإسنادي) بغض النظر عن مسألة الإفادة ويحاول ثالثها الجمع بين الاتجاهين فيقرر ان الجملة تحقق لغوياً بتكامل الإسناد والفائدة))(٣٤). ويضاف إلى ذلك هو: ((ان الذي عليه جمهور النحاة ان الكلام والجملة مختلفان،فأن شرط الكلام الإفادة ولا يشترط في الجملة ان تكون مفيدة وإنما يشترط فيها إسناد سواء أفاد أم لم يفد فهي اعم من الكلام إذ كل كلام مفيد وليس كل جملة مفيدة (٣٥))، ويتراجع الدكتور فاضل السامرائي عن طرحه السابق في كتابة الثاني عن الجملة فيقول: ((إن الجملة لابد ان تفيد معنى ما، وإلا كانت عبثاً. فلو رتبت كلمات ليس بينها ترابط يؤدي إلى إفادة معنى ما لم يكن ذلك كلاماً، فلو قلت: (سوف محمد حضر) أو (سمع نام لم) أو (ما خالد منطلقاً أبوك) أو (السماء يحضر محمد) لم يفد ذلك شيئاً))(٣٦)، ولا يبتعد الجرجاني عن غيره من إن الكلام يجب إن يكون سليماً كما هو حال الجملة حيث يقول: ((إعلم ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها))(٣٧) ومما مر نستخلص ان الجميع يؤكد على سلامة الكلام والجملة على نهجها النحوي السليم وتبقى قضية المعنى نسبية ومن الأفضل كما لها.

أصل الإعراب

يجهل الباحثون دقة نشوء اللغات ومتى بدأت اللغة وهم يتفقون على ان ((اللغة السامية التي انحدرت منها لغات هذه العائلة لغة مندثرة لا نملك منها نصوصاً مكتوبة ولا مروية في كتابات آخرين))(٣٨)، وهم يتفقون أيضاً على انه لا توجد ((كتلة من الأمم ترتبط لغاتها بعضها ببعض كالارتباط الذي بين اللغات السامية))(٣٩)، وهم يدركون تمام الإدراك مدى ((تأثر الأمم السامية بلغات الجزيرة العربية))(٤٠)، وقد يتفقون على ان العربية تحتفظ ((أكثر من أخواتها بكثير من الصور الصادقة لعناصر اللغة الأولى مثل الكمية الأصلية تقريباً من الأصوات الساكنة،والحركات القصيرة في المقاطع المفتوحة ولاسيما وسط الكلمات، وأيضاً مثل الفروق النحوية الكثيرة التي أفسدت –ان قليلاً وان كثيراً –في اللغات السامية الأخرى))(٤١)، وذلك لأن: ((سير تطور اللغات غامض في تفاصيله بالنسبة لنا غالباً،وذلك في المرحلة السابقة للمرحلة التي وصلتنا منها وثائق لغوية،والاتفاق بين كثير في اللغات السامية في المسائل النحوية المهمة لا يضمن لنا دائماً قدم هذه المسائل، لأنه كثيراً ما يجري في كل لغة منها تغيرات قياسية مستقلة عن الأخرى))(٤٢)، لقد امتازت اللغة العربية عن أخواتها الساميات بأنها: ((وضعت قواعد الاستثناء ،وفرقت بينها في بعض الأحوال،وهذا مالا يماثلها فيه أي لغة من اللغات السامية الأخرى))(٤٣)، لذلك فقد أوجدت ((الفعل المنصوب علاوة على المرفوع والمجزوم الموجودين في اللغة العربية))(٤٤)، لذلك يرى يوهان فك ان العربية قد حافظت على الصياغات الإعرابية الفطرية دون قصد والإعراب ((هو سمة من أقدم السمات اللغوية التي فقدتها اللغات السامية –باستثناء البابلية القديمة– قبل عصر نموها وازدهارها الأدبي))(٤٥)، ومما يؤكد لنا وجود الإعراب في اللغات السامية هو عدم وجود ((اثر لإدغام كلمة في أخرى حتى تصير الاثنتان كلمة واحدة تدل على معنى مركب من معنى كلمتين مستقلتين كما هي الحال في غير اللغات السامية،وهذا سبب ظهور الإعراب في اللغة العربية،وهناك شيء من بقايا الإعراب في اغلب اللغات السامية))(٤٦)، لقد نقل الدكتور رمضان عبد التواب نصوصاً من قانون حمورابي (١٧٩٢–١٧٥٠ ق.م) وبين التشابه والتقارب بين اللغتين العربية والبابلية من حيث الإعراب حيث ان الإعراب في البابلية ((كما هو في اللغة العربية الفصحى تماماً فالفاعل مرفوع، والمفعول منصوب وعلامة الجر . كما هي في العربية)) (٤٧)، يقول المستشرق (براحشتراسر) ((والإعراب سامي الأصل تشترك فيه اللغة الأكدية وفي بعضه الحبشية ونجد أثاراً منه في غيرها أيضاً))(٤٨)، وقد اختلطت حالات الإعراب، في العصور المتأخرة للأكادية. ويرجح المستشرقون ان الإعراب، كان قد زال من الاستعمال الحي في تلك العصور، وان ما يوجد منه مختلطاً في الكتابة، سببه محاولة تقليد الكتاب، للكتابة القديمة))(٤٩) و((توجد حالات الإعراب كذلك ،في اللغة الاوجاريتيه، وهي–كما عرفنا من قبل– إحدى اللغات السامية،المكتشفة حديثاً في منطقة (رأس شمرا) على الساحل الشمالي لسوريا،وهي مكتوبة بالخط المسماري،غير انه يسير فيها على النظام الأبجدي، ولا يوجد بها رموز لضبط الحركات، الا في الرمز الدال على صوت الهمزة، فأن هذا الرمز له ثلاث صور، ونجد في هذه الكتابات الاوجاريتية، ان الكلمة إذا كانت منتهية بالهمزة صورت الهمزة فيها بإحدى الصور في حالة الرفع، وبالصورة الثانية في حالة النصب،وبالصورة الثالثة في حالة الجر))(٥٠)، ((بل ان اللغة الجبشية، تكفي هي أيضا للتدليل على أصالة الإعراب، ودلالته على المعاني في اللغة العربية، إذ تظهر في الحبشية حالة النصب، التي تطابق من الناحية الإعرابية، نظيراتها في اللغة العربية إلى حد كبير))(٥١).

ولعل يوهان فك يستشهد بالشعر العربي والقران الكريم على وجود الإعراب بشكل مبكر نسبياً بالقول: ((وان لم يكن من الوضوح والجلاء بدرجة الشعر الذي لا تترك أساليب العروض والقافية فيه مجالاً للشك في إعراب كلماته،إلا ان مواقع القران الاختيارية لا تترك أثراً للشك فيه كذلك انظر مثلاً آية ٢٨ من سورة فاطر (إِنَّمَا يَخْشَى

اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء(والآية ٣ من سورة التوبة (أَنَّ اللّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ(والآية ١٢٤ من سورة البقرة (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ(وآية ٨ من سورة النساء (وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُوْلُواْ الْقُرْبَى(فمثل مواقع الكلمات في هذه الأبيات (كالاستعمال اللاتيني matrem a mat filia (الأم تحب البنت) لا يمكن أن يكون إلا في لغة لا يزال الإعراب فيها حياً صحيحاً))(٥٢)، ويؤكد الزجاجي بأن العرب: ((هكذا نطقت بالكلام في أول وهلة ولم تنطق بهِ زماناً غير معرب ثم أعربته، فأن قال:(أي المعارض): فمن أين حكمتم على سبق بعضه بعضاً وجعلتم الإعراب الذي لا تعقل أكثر المعاني إلا به، ثانياً وقد زعمتم أنها تكلمت هكذا الجملة قل له:قد عرفناك ان الأشياء تستحق المرتبة والتقديم والتأخير على ضروب،فنحكم لكل واحدٍ منها بما يستحقه وان كانت لم توجد إلا مجتمعة))(٥٣)، لذلك يقول فندريس ((ولعل الإعراب في الهندية والأوربية والسامية إنما نشأ من إلصاق عناصر مستقلة التكوين إلى الأصل، وهي عناصر كانت تحوم حوله،ثم التحمت على مرور الزمن، ولكننا نجهل نقطة البدء التي صدرت عنها،ولعله من العبث أن نحاول البحث عن الصيغة والدلالة البدائيتين لعلامة الإسناد في المتكلم الجمع أو مفعول الأداة، أو عن لاحقة الفعل الدال على الابتداء فالاستمرار أو الاسم المجرد ولكن يمكن التأكيد بأن هذه العناصر التصريفية نتجت من امتداد قياسي لكلمات مستقلة بعد إن شوهت تشويهاً قليلاً أو كثيراً،ونزلت إلى حد الاقتصار على أداء دور الأدوات النحوية،فالنظم الصرفية لا تتجدد بغير هذه الوسيلة))(٥٤)، ففي ((أثناء التطور الصوتي للغة من اللغات تتآكل كل العناصر الصرفية حتى تصبح غير صالحة للاستعمال، بل تبتر في بعض الأحيان بتراً تاماً وعندئذٍ يجب ترميمها إحلال غيرها محلها، فإذا كانت للغة من اللغات المعربة كاللاتينية وكانت الإصابة فيها واقعة على نهاياتها وجب أن يتناول الترميم الإعراب بأسره فالبقايا الصرفية التي يبغى عليها فعل القوانين الصوتية يندر أن تكون على درجة من التعبيرية تجعلها صالحة للبقاء على ما هي عليه، لذلك نرى إعراب الأسم يختفي شيئاًَ فشيئاً في اللاتينية العامية في القرون الأولى من التاريخ المسيحي ولم يبقى منها من كل أنواع الإعراب إلا المخالفة بين الفاعل والمفعول التي بعثت بعد ذلك بفضل عملية القياس))(٥٥) ومن ((مسائل الإعراب أصل الفتحة الانتهائية في تحت وقبل وبعد وأشباهها فهي علامة للظرفية وتوجد في الحبشية ممدودة على أصلها نحو t?aht?a أي تحت))(٥٦)،ويقول سيبويه: ((وإنما ذكرت لكَ ثمانية مجار لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها ألا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء احدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك حرف الإعراب))(٥٧) وقد أوضح سيبويه وبعد ان ذكر ان هناك ثمانية مجار لأواخر الكلم أربعة منها للبناء وأربعة للإعراب أضاف: ((و?علم انك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان الأولى منها حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك تكون الرفع ألفاً وتكون في الجرياء مفتوحاً ما قبلها... وتكون في النصب كذلك.. وإذا جمعت على حد الثنية لحقتها زيادتان الأولى منها حرف المد واللين والثانية نون، وحال الأولى في السكون وترك التنوين وانها حرف الإعراب حال الأولى في التثنيه إلا انها واو مضموم ما قبلها في الرفع، وفي الجر والنصب ياء مكسورُ ما قبلها ونونها مفتوحة فرقوا بينها وبين نون الاثنين كما ان حرف اللين الذي هو حرف الإعراب مختلف فيهما))(٥٨) لذلك كما يقال بالإطلاق: (الصلاة واجبه على البالغين من الرجال والنساء ثم تجد منهم من تلحقه علة تسقط عنه فرضاً، وكما يقال: من سرق من حرز قطع وقد نجد القطع ساقطاً عن بعضهم، ولهذا نظائرُ كثيرةٌ فكذلك حكم الإعراب وحقيقته ما ذكرناه،ثم إنه عرض في بعض الكلام ضرورة دعت إلى جعل الإعراب حروفاً))(٥٩)، لذلك فـ ((المراد بالمعرب ما كان فيه إعراب أو قابلاً للإعراب، وليس المراد منه ان يكون فيه إعراب لا محالة))(٦٠) إذن فالأسماء مجردة خالية من الإعراب لان ((الاسم إذا كان وحده من غير ضميمه إليه لم يستحق الإعراب،لان الإعراب انما يؤتى بهِ للفرق بين المعاني فإذا كان وحده كان كصوتٍ نصوت بهِ، فأن ركبته مع غيره تركيباً تحصل به الفائدة نحو قولك: زيدٌ منطلق، وقام بكرٌ فحينئذٍ يستحق

الإعراب))(٦١)، وإذا تحددت وظيفة الكلمة في الجملة تحدد إعرابها لان ((الاسم إنما يستحق الإعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرر ففي قولك جاء غلام زيد مثلاً لم يستحق المضاف الإعراب إلا بعد كونه مسنداً إليه، أي كونه عمدة الكلام، إذ هو المقتضى لرفع الأسماء وكونه مسنداً إليه مسبوق بثبوته أولاً في نفسه والمسند إليه المجيء في مثالنا ليس مطلق الغلام بل الغلام المتصف بصفة الإضافة إلى زيد فالإعراب مسبوق بالإضافة، فالأول الإضافة ثم كون المضاف عمده أو فضلة ثم الإعراب))(٦٢)، يقول ابن فارس: ((فإن الإعراب هو الفارق بين المعاني ألا ترى ان القائل إذا قال: (ما أحسن زيد) لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذم الا بالإعراب،وكذلك إذا قال: (وجهك وجهٌ حرٌ) و (وجهك وجهُ حرٍ) وما أشبه ذلك من الكلام))(٦٣)، ويضيف ابن فارس في موضعٍ آخر قوله: ((من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب،الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ وبهِ يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ولولاه ما ميز فاعل من مفعول، والمضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام ولا صدر من مصدر ولا نعت من تأكيد.

وذكر البعض ان الإعراب يختص بالإخبار، وقد يكون الإعراب في غير الخبر أيضاً لانا نقول: أزيدٌ عندك ؟:فقد عمل الإعراب وليس هو من باب الخبر))(٦٤)، وأضاف أيضاً في الموضوع نفسه ((فأما الإعراب ففيه تميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين وذلك ان قائلاً لو قال: (ما أحسن زيد) غير معرب، أو ضرب عمرو زيد لم يوقف على مراده فإذا قال: ما أحسن زيداً، أو ما أحسنُ زيدٍ، أو ما أحسن زيدٌ إبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرهم،فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني... ثم يقولون: هذا غلاماً أحسن منه رجلاً يريدون الحال في شخص واحد، ويقولون هذا غلامٌ أحسن منه رجلٌ، فهما إذا شخصان، وتقول: كم رجلاً رأيت ؟ في الاستخبار، وكم رجل رأيت في الخبر يراد بهِ الكثير، وهن حواج بيت الله إذا أردن الحج. ومن ذلك جاء الشتاء والحطبِ، لم يرد ان الحطب جاء، وإنما أراد الحاجة إليه، فأن أراد مجيئهما: قال (والحطبُ) وهذا دليل يدل على ما وراءه))(٦٥)، وفي آخر هذا المبحث لابد من ذكر مقولة إبن يعيش إن الإعراب هو: ((إلا بأنه عن المعاني باختلاف أواخر الكلم))(٦٦) .

العلامة الإعرابية في الحركات

يقول يوهان فك: ((لم يحدث حدث في تاريخ اللغة العربية أبعد أثراً في تقرير مصيرها من ظهور الإسلام ففي ذلك العهد – قبل أكثر من ١٣٠٠ عام – عندما رتل النبي محمد (ص) القرآن على بني وطنه بلسان عربي مبين تأكدت روابط وثيقة بين لغته والدين الجديد، كانت ذات دلالة عظيمة النتائج في مستقبل هذه اللغة))(٦٧) فـ((الصرامة المطلقة لبحور الشعر وقوافيه تضمن لنا صلاحية القوانين اللغوية في مجموعها لهذه الأشعار))(٦٨)، أما كيف يكون الإعراب فلذلك آراءٌ فيه فأبن يعش يرى أن: ((الإعراب بالحركات والإعراب بالحروف فرعٌ عليها))(٦٩) ويوافقه في ذلك ابن مالك مع انه يضيف إلى ذلك السكون ويجعله أصلاً فيقول: ((والإعراب بالحركة والسكون أصل، وينوب عنهما الحرف والحذف))(٧٠) ويرى آخر إن:((الإعراب بالحروف وجد في ألفاظ لا يمكن أن تكون قد وجدت واللغة في حالتها الأولى، فالمثنى والجمع وجدا حتماً بعد الألفاظ المفردة ووجودهما يدل على تطور في اللغة ويتبع ذلك أن علامات إعرابها قد وجدت بعد علامة إعراب المفردات))(٧١)، ذكر الرضي أن الحركات هي: ((الأصل في الإعراب لخفتها))(٧٢) وسبب ذلك أن الحركة حرف صغير؛ ألا ترى أن من متقدمي القوم من كان يسمى الضمة الواو الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والفتحة الألف الصغيرة، ويؤكد ذلك عندك أنك متى أشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفاً من جنسها))(٧٣) وهذا ما يؤكد قوة الحركة الإعرابية حيث يرى ابن يعيش أنها الأصل في الإعراب لسببين:

السبب الأول: ((أنا لما افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات أولى لأنها اقل واخف، وبها نصل إلى الغرض، فلم يكن بنا حاجة إلى التكلف ما هو أثقل، ولذلك كثرت في بابها اعني الحركات دون غيرها مما أعرب به، وقدر غيرها بها ولم تقدر هي به.

السبب الثاني: أنا لما افتقرنا إلى علامات تدل على المعاني وتفرق بينها، وكانت الكلمة مركبة من الحروف وجب أن تكون العلامات غير الحروف لان العلامة غير المُعلم كالطراز في الثوب، ولذلك كانت الحركات هي الأصل، هذا هو القياس وقد خولف الدليل وأعربوا بعض الكلم بالحروف لأمر اقتضاه))(٧٤) ترافق العلامات الإعرابية الكلمات فتوعز بوقع الكلمة من الجملة يتوقف ذلك على موقع الكلمات من الجمل فـ((هناك علامة لازمة للكلمة دالة على معناها الطارئ. ومثل هذا المعنى أنما يكونه في الاسم لأنه بعد وقوعه في الكلام لابد أن يعرض فيه أما معنى كونه عمدة الكلام أو كونه فضلة فجعل علامته أبعاض حروف المد التي هي اخف الحروف اعني الحركات، وجعلت في بعض الأسماء حروف المد... كل ذلك لأجل التخفيف وجعل الرفع الذي هو أقوى الحركات للعمد وهي ثلاثة: الفاعل والمبتدأ والخبر، وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز أو اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والأسماء التي تلي حروف الإضافة اعني حروف الجر... ثم أريد أن يميز بعلامة ما هو فضله بواسطة حرف ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر فميز به مع كونه منصوب المحل لأنه فضله))(٧٥)، ومجمل القول هو: إن ((الإعراب هو الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم))(٧٦). ولما كان الإعراب ركيزة التوجيه النحوي لذلك فالزجاجي يعرفه بأنه: ((الحركات المبنية عن معاني اللغة))(٧٧)، وفي هذا المقام لابد من الإشارة إلى رأي الأستاذ إبراهيم مصطفى الذي يمكن ذكره بقوله: ((فأما الضمة فإنها علم الإسناد، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها، وأما الكسرة فإنها علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة، كما في كتاب محمد وكتاب لمحمد، ولا تخرج الضمة ولا الكسرة عن الدلالة على ما اشرنا إليه إلا أن يكون ذلك في بناء أو نوع من الإتباع أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك فهي بمثابة السكون في لغة العامة فالإعراب الضمة والكسرة فقط، وليستا بقية من مقطع ولا أثراً لعامل من اللفظ بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام))(٧٨)، ولابد من الإشارة إلى قول لسيبويه يذكر فيه رأياً للخليل فيه شيء من التفرد يبتعد فيه عن كل ما ورد يقول فيه: ((وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم بهِ، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه، والفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو فكل واحدة شيء مما ذكرت لكَ))(٧٩).

العلامة الإعرابية في الحروف

لقد ركز البحث فيما مر على الحركة الإعرابية وأهمل الحروف وفيما يأتي تفصيل الحديث عن الحروف ودورها في العلامات الإعرابية

جمع المذكر السالم والمثنى

وارفع بواوٍ وبياء اجرر وانصب سالم جمع (عامر ومذنب)

ذكر ابن مالك ما يعرب بالحرف وهن الأسماء الستة، والمثنى وجمع المذكر السالم ولي تعقيب على ما جاء في ألفية ابن مالك وما تبعها من شرح لابن عقيل حيث ذكر بان الرفع يتم بالواو والنصب والجر بالياء وحقيقة الآمر أن جمع المذكر السالم لا يرفع بالواو ولا ينصب ولا يجر بالياء إنما هذه الحروف هي علامات ليس غير وإن الرفع والنصب والجر يكون في الموقع الإعرابي وليس بهذه الحروف(٨٠) وقد ذكر أيضاً أن الجمع ينقسم إلى جمع تصحيح، وهو ما سلم فيه لفظ الواحد، والى جمع تكسير، وهو ما تغير فيه لفظ واحد.

والأمر نفسه يتكرر عند ابن هشام في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك حيث يقول في المثنى: ((وهو: ما وضع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين، كالزيدان والهندان؛ فانه يرفع بالألف، ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها، وحملوا عليه أربعة ألفاظ (اثْنَين) و(اثنتين) مطلقاً، و(كلا) و(كلتا) مضافين لضمير، فان أضيفا إلى ظاهر لزمتهما الألف))(٨١).

وتعليقي على ما ذكر في المثنى هو نفسه على ما ذكر في الجمع.

الأسماء الستة

و((في الأسماء المتمكنة ستة أسماء يكون رفعها بالواو، ونصبها بالألف وجرها بالياء، بشرط الإضافة إلى غير ياء المتكلم، وهي (ذو) بمعنى صاحب ' و(الفم) بغير الميم، والأب والأخ، والحم، والهن، فان قلت لِمَ اعتبر كون (ذو) بمعنى صاحب؛ و(الفم) بغير الميم، قلت: احترازاً من (ذو) بمعنى الذي، فإن الأعرف فيه البناء كقوله.

فإما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا(٨٢)

وإعلاماً بأن الفم مادامت ميمه باقية يعرب بالحركات، وإنه لا يعرب بالحروف، إلا إذا زالت ميمه، نحو هذا فوك، ورأيت فاك، ونظرت إلى فيك، فان قلت: لم كان شرطاً في إعراب هذه الأسماء بالحروف إضافتها إلى غير ياء المتكلم ؟

قلت: لان ما كان منها غير مضاف فهو معرب بالحركات، نحو: أب، وأخ، وحم، وما كان منها مضافاً إلى ياء المتكلم قدر إعرابه كغيره، مما يضاف إلى الياء، نحو: هذا أبي، ورأيت أبي، ومررت بأبي، وما كان منها مضافاً إلى غير الياء المتكلم أعرب بالواو رفعاً وبالألف نصباً، وبالياء جراً، كما في قوله:

.... لليا كجا أخو أبيك إذا اعتلا(٨٣)

والسبب في أن جَرَت هذه الأسماء هذه المجرى، هو أن أواخرها حال الإضافة معتلة، فأعربوها بحركات مقدرة، وأتبعوا تلك الحركات حركة ما قبل الآخر،فأدى ذلك إلى كونه واواً في الرفع وألفاً في النصب، وياءً في الجر))(٨٤).

المعرب من أسماء الإشارة

هذان وهاتان: من أسماء الإشارة: (((مع تضمنها لمعنى الإشارة لضعف الشبه بما عارضه من مجيئها على صورة المثنى،والتثنية من خصائص الأسماء).

وهذا القول ملفق من قولين، فان من قال بأنها معربان قال بتثنيتهما حقيقة، ومن قال بأنهما مبنيان، قال: جيء بهما على صورة المثنى، وليسا مثنيين حقيقة، وهو الأصح لان من شرط التثنية قبول التنكير، وأسماء الإشارة ملازمه للتعريف... ففي حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع، وفي حالتي الجر والنصب وضعا على صيغة المثنى المجرور المنصوب))(٨٥).

جمع المؤنث السالم

لجمع المؤنث السالم نوعان من العلامات الإعرابية الأول يخص الشكل وهو دخول الألف والتاء المزيدتين والثاني ويخص الموقع الإعرابي وقد أضاف ابن مالك إلى ذلك القول: ((وما بتا وألف قد جمعا((.

أي بالألف والتاء المزيدتين، فخرج نحو: قضاة فإن ألفه غير زائدة بل هي منقلبة عن أصل، وهو الياء لان أصله قضية، ونحو أبيات، فإن تاءه أصيلة، والمراد منه: ما كانت الألف والتاء سبباً في دلالته على الجمع نحو: (هندات)))(٨٦).

إعراب الممنوع من الصرف

الاسم نوعان منصرف وغير منصرف: فـ((غير المنصرف لا ينون، ويجر بالفتحة، ما لم يضف، أو يدخله الألف واللام، نحو: هذا احمدُ، ورأيت احمدَ، ومررت بأحمدَ.

وذلك لان الاسم إذا شابه الفعل ثقل، فلم يدخله التنوين، لأنه علامة الأخف عليهم، وألأمكن عندهم، ومنع الجر بالكسرة تبعاً لمنع التنوين، لتآخيهما في اختصاصهما بالأسماء، وتعاقبهما على معنى واحد... فإذا أضيف ما لا ينصرف، أو دخله الألف واللام فأمن فيه التنوين جرَّ بالكسرة نحو: مررت بأحمدِكم، وبالأحمدِ.

إعراب الاسم المعتل المقصور والمعتل المنقوص

أما هذه الأسماء فتعرب وعلامة إعرابها الحركات المقدرة على حروف القصر وحروف النقص حيث ((تقدر الحركات الثلاث في الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمه نحو الفتى والمصطفى، ويسمى معتلاً مقصوراً، والضمة والكسرة في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمه مكسورُ ما قبلها نحو المرتقي والقاضي، ويسمى معتلاً منقوصاً، وخرج بذكر الاسم نحو يخشى ويرمي، وبذكر اللزوم نحو (رأيت أخاك) و(مررت بأخيك) وباشتراط الكسرة نحو ظبي وكرسي))(٨٨)، لذلك فالصحيح: يظهر فيه الإعراب كله ولا يقدر فيه شيء منه والمقصور: يقدر فيه الإعراب كله لتعذر الحركة على الألف، والمنقوص: يقدر فيه الرفع والجر لثقل الضمة، والكسرة على الياء المكسور ما قبلها، ويظهر فيه النصب بالفتحة لخفتها(٨٩).

إعراب الفعل المضارع

أنواع الإعراب أربعة: الرفع والنصب، والجر والجزم، فأما الرفع والنصب؛ فيشترك فيهما الأسماء والأفعال، وأما الجر، فيختص بالأسماء، والرفع بالضمة والنصب يكون بالفتحة، والجر: يكون بالكسرة؛ والجزم: يكون بالسكون وهو من خصائص الأفعال، فبذلك يكون رفع الفعل المضارع بموقعه الإعرابي وعلاقته والضمة وكذلك نصبه وتكون علامة الفتحة أما جزمه فهو كذلك وتكون علامة السكون(٩٠) يعرب الفعل المضارع بشرط سلامته من نون الإناث، ومن (نون التوكيد المباشرة)(٩١) حيث يبنى عند ذلك.

إعراب الفعل المضارع المعتل

وهو الفعل الذي ينتهي بألف كـ(يخشى)، أو بياء كـ(يرمي)، أو بواو كـ(يدعو) فإن علامة جزمهن بحذف حرف العلة في آخر الفعل(٩٢).

إعراب الأفعال الخمسة (الأمثلة الخمسة)

سميت بذلك لأنها ليست أفعالاً بأعينها. كما أن الأسماء الستة أسماءٌ بأعينها، وإنما هي أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها وسميت خمسة على إدراج المخاطبين تحت المخاطبتين، (وهي كل فعل مضارع اتصل بهِ ألف اثنين) بالتاء للمخاطبتين: (نحو تفعلان) يا زيدان أو للمخاطبتين نحو: تفعلان يا هندان أو للغائبتين نحو: الهندان تفعلان، (و) بالياء للغائبين نحو: الزيدان (يفعلان، أو واو الجمع) بالتاء للمخاطبين (نحو): أنتم (تفعلون، و) بالياء للغائبين نحو: هم (يفعلون أو ياء مخاطبة نحو): أنت (تفعلين). ولا فرق بين أن تكون الألف والواو ضميرين كما تقدم، أو علامتين كـ(يفعلان ويفعلون الزيدون)، (فإن رفعها بثبوت النون وجزمها ونصبها بحذفها نحو: (فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ) البقرة ٢٤ الأول جازم ومجزوم، والثاني ناصب ومنصوب(٩٣).

يسعى هذا البحث إلى إبراز حقيقة نحوية تكررت عند النحاة جميعهم ولابد في هذا المقام من ذكرها وتوضيحها للجميع وهي أن نحاة جميعهم حين يتحدثون عن الإعراب يذكرون أن الأسماء والأفعال تعرب بالحركات حيث يذكرون الاسم المرفوع فيقولون انه مرفوع بالضمة والاسم المنصوب منصوب بالفتحة والمجرور مجرور بالكسرة ومثلها في الجمع فيقولون عن جمع المذكر السالم بأنه مرفوع بالواو ومنصوب ومجرور بالياء وكذلك عن المثنى حيث يشيرون إلى انه مرفوع بالألف ومنصوب ومجرور بالياء وكذلك الأسماء الستة نراهم

يقولون بان هذه الأسماء مرفوعة بالواو ومنصوبة بالألف ومجرورة بالياء وأيضاً بالنسبة للأفعال ترفع وتنصب وتجزم بالحركات ما عدا المنقوص والمقصور فهو ينصب ويجزم بحذف حرف العلة وحقيقة الأمر أن هذه الأسماء والأفعال ترفع وتنصب وتجر بالنسبة للأسماء وترفع وتنصب وتجزم بالنسبة للأفعال بالوقع الإعرابي حيث تكون مرفوعة بالابتداء والفاعلية مثلاً وبالنسبة للأفعال ترفع وتنصب وتجزم بالموقع الإعرابي ليس بالحركات وحذف الحروف كما يذكر النحاة كلهم.

الهوامش

١- المقتضب ١٢٦/٤

٢- شرح الرضي على الكافية ٧/١

٣- الخصائص ٣٣١/٢

٤- شرح الرضي على الكافية ٦/١

٥- ينظر المغني ٤٢/٢

٦- ينظر منهاج البحث في اللغة ٣٠-٥٦

٧- دراسات نقدية في النحو العربي ١٢٦

٨- الأشموني ٢٢/١

٩- المقتضب ٨/١

١٠- الصاحبي في فقه اللغة ٤٨

١١- الخصائص ١٧/١

١٢- نفسه ٣٢/١

١٣- الجمل ٤٠

١٤- المفصل ٦

١٥- شرح المفصل ٢٠/١

١٦- نفسه ٢١/١

١٧- شرح الكافية ٨/١، وتنظر حاشية الأمير على مغني اللبيب ٤٢/٢

١٨- كتاب سيبويه ٧/١

١٩- نفسه نفسها

٢٠- شرح الرضي على الكافية ٨/١

٢١- الخصائص ٤١/١-٤٢

٢٢- ينظر شرح الرضي على الكافية ٨/١

٢٣- المفصل ٢٤

٢٤- نفسه نفسها

٢٥- شرح المفصل ٨٩/١

٢٦- نفسه ٨٨/١

٢٧- ينظر اللغة ١٠١

٢٨- ينظر نفسه ١٦٢

٢٩- نفسه ١٠١

٣٠- التطور النحوي ٨٨

٣١- اللغات السامية ١١

٣٢- من أسرار اللغة ٢٦٠

٣٣- من أسرار اللغة ٢٦٠-٢٦١

٣٤- الجملة الاسمية ٩-١٠

٣٥- الجملة العربية تأليفها وأقسامها ٤

٣٦- الجملة العربية والمعنى ٧

٣٧- دلائل الإعجاز ١١٧-١١٨

٣٨- اللسان والإنسان ٢١٢

٣٩- تاريخ اللغات السامية ٣

٤٠- نفسه ٦

٤١- اللغات السامية ١٤

٤٢- نفسه ١١

٤٣- دراسات في اللغة العربية ١٥

٤٤- نفسه ١٤

٤٥- العربية ٣

٤٦- تاريخ اللغات السامية ١٥

٤٧- فصول في فقه اللغة ٣٨٣

٤٨- التطور النحوي ١١٦

٤٩- فقه اللغات السامية ١٠٢

٥٠- من كتاب الكراسة الأوجاريتية نقلاً عن كتاب فصول في فقه اللغة ٣٨٤

٥١- فصول في فقه اللغة ٣٨٤

٥٢- العربية ٣، ٤

٥٣- الإيضاح ٦٨

٥٤- اللغة ٢٢٤

٥٥- نفسه ٢١٣-٢١٤

٥٦- التطور النحوي ٧٨

٥٧- كتاب سيبويه ٣/١

٥٨- نفسه ٤/١، ٥

٥٩- الإيضاح ٧٢، ٧٣

٦٠- شرح المفصل ٤٩/١

٦١- نفسه نفسها

٦٢- شرح الكافية ٣٣/١ وينظر شرح المفصل ٨٤/١

٦٣- ألصاحبي في فقه اللغة ٣١

٦٤- نفسه ٤٢

٦٥- نفسه ١٦١، ١٦٢

٦٦- شرح المفصل ٧٢/١
٦٧- العربية ١
٦٨- اللغات السامية ٧٥
٦٩- شرح المفصل ٥١/١
٧٠- تسهيل الفوائد ٨
٧١- اللغة والنحو ٨٣
٧٢- شرح الكافية ٢٦/١
٧٣- الخصائص ٩٨/٢
٧٤- شرح المفصل ٥١/١
٧٥- شرح الكافية ١٩/١، ٢٠
٧٦- شرح المفصل ٧٢/١
٧٧- الإيضاح في علل النحو ٩١
٧٨- أحياء النحو ٥٠
٧٩- كتاب سيبويه ٣١٥/٢
٨٠- ينظر شرح ابن عقيل ٣٠/١
٨١- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٦
٨٢- الشاهد من شعر منظور بن سحيم الفقعي وقد استشهد بهِ ابن هشام في أوضح المسالك الشاهد رقم (٧) والأشموني الشاهد رقم (١٥٥)
٨٣- جزء من بيت لألفية ابن مالك ونصه
وشرط ذا الإعراب: أن يضفن لا لليا كجا أخو أبيك ذا اعتلا
وهو من الأبيات التي تتحدث عن إعراب الأسماء الستة
٨٤- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ١٧-١٨
٨٥- شرح التصريح على التوضيح ٤٤/١
٨٦- شرح ابن عقيل ٣٧/١
٨٧- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٢٩، ٣٠
٨٨- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٥٩
٨٩- ينظر شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٣١
٩٠- ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٣/١
٩١- شرح التصريح على التوضيح ٥١/١
٩٢- ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٥٥/١
٩٣- ينظر شرح التصريح على التوضيح ٨٥/١

المصادر

١. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، القاهرة ١٩٥٩م.
٢.أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، للإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، ط٥، بيروت، ١٩٦٦م.

٣. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٣٧ أو ٣٣٩هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار العروبة، القاهرة، ١٩٥٩م.
٤. تاريخ اللغات السامية، إسرائيل ولفنسون، ط١، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٢٩م.
٥. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.
٦. التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، مطبعة السماح شارع حسن الأكبر، ١٩٢٩م.
٧. الجمل، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت٤٧١أو٤٧٤هـ)، حققه وقدم له: علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢م.
٨. الجملة الاسمية، الدكتور علي أبو المكارم، ط١، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، (١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م).
٩. الجملة العربية تأليفها وأقسامها، الدكتور فاضل السامرائي، منشورات المجمع العلمي، بغداد، (١٤١٩هـ – ١٩٩٨م).
١٠. الجملة العربية والمعنى، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، (١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م).
١١. حاشية الأمير علي مغني اللبيب، للشيخ محمد الأمير (مطبوع بهامش مغني اللبيب: لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، دار أحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت.
١٢. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م.
١٣. دراسات نقدية في النحو العربي، الدكتور عبد الرحمن أيوب، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٧م.
١٤.
١٤. دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت ٤٧١ أو ٤٧٤هـ)، تعليق وشرح: محمد عبد المنعم خفاجي، ط١، مكتبة القاهرة، ١٩١٩م.
١٥. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، لبهاء الدين عبد الإله أبن عقيل (ت ٧٦٩ هـ)، دار التراث، القاهرة،(١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م).
١٦. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تأليف: أبي عبد الله محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م).
١٧. شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، نور الدين أبو الحسن بن محمد الاشموني (ت٩٠٠هـ)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت.
١٨. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت (١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م).
١٩. شرح الكافية في النحو لأبي عمر عثمان المعروف بابن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ)، شرح: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت٦٨٦هـ)، الشركة الصحافية العثمانية، ١٣١٠هـ.
٢٠. شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، القاهرة، (١٩٣٠–١٩٣١م).
٢١. الصاحبي في فقه اللغة، أبو الحسين احمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، مطبعة المؤيد، القاهرة، ١٩١٠م.

٢٢. العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب يوهان فك، ترجمة: الدكتور عبد الحليم النجار، مطبعة الكاتب العربي، ١٣٧٠هـ-١٩٥١م.
٢٣. فصول في فقه اللغة، الدكتور رمضان عبد التواب، ط١، القاهرة، ١٩٧٣م.
٢٤. كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر (ت١٨٠هـ)، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٣١٧هـ.
٢٥. اللسان والإنسان مدخل إلى معرفة اللغة، للدكتور حسن ظاظا، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١م.
٢٦. اللغات السامية، تيودور نولدكه، ترجمة: الدكتور رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، القاهرة، د.ت.
٢٧. اللغة، ج. فندريس، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي والدكتور محمد القصاص، الانجلو المصرية، د.ت.
٢٨. اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنه، الدكتور حسن عون، ط١، ١٩٥٢م.
٢٩. مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، أبو محمد بن عبد الله بن يوسف بن احمد بن هشام الأنصاري (ت٦٧١هـ)، دار إحياء الكتب العربية، د.ت.
٣٠. المفصل في علم العربية، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، ط١، مطبعة التقديم بمصر، ١٣٢٣هـ.
٣١. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمه، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
٣٢. من أسرار اللغة، الدكتور إبراهيم أنيس، ط٣، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٦م.
٣٣. منهاج البحث في اللغة، الدكتور تمام حسان، ط١، مكتبة النجلو المصرية، ١٩٥٥م.